الدبيبة: ليبيا لن تصطف مع طرف عربي ضد آخر

قال رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة، إن حكومته لن تسمح بأن تكون بلاده محل اصطفاف مع طرف عربي ضد آخر. جاء ذلك خلال لقائه، مع رؤساء البعثات العربية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وفق بيان للمكتب الإعلامي للدبيبة.

وقال الدبيبة: "لن نسمح بأن نكون منبرا للاصطفاف وتأليب طرف عربي ضد آخر في ليبيا"، وفق البيان. وأضاف أن "كل الدول العربية لديها مكسب في تحقيق الاستقرار في ليبيا، ويجب أن تكونوا يد عون لنا في تحقيق ذلك".

حث مجلس الأمن عقب جلسة حول ليبيا، جميع الدول الأعضاء في المجلس والأطراف الليبية والجهات الفاعلة ذات الصلة على احترام ودعم تنفيذ وقف إطلاق النار وإخراج المرتزقة.

ومنذ أشهر، شهدت ليبيا انفراجا سياسيا، ففي 16 مارس الماضي، تسلمت سلطة انتقالية منتخبة، تضم حكومة وحدة ومجلسا رئاسيا، مهامها لقيادة البلاد إلى الانتخابات.

عقب حظر شركة فيس بوك لبعض المواقع الفلسطينية

أزمات تتواصل بالمشهد الفلسطيني

مظاهرات سابقة في فلسطين

اشتباكات في احتجاجات العودة

عزت حامد

تتواصل ردود الفعل، عقب قرار مجلس شركة "فيسبوك" العالمية، بإغلاق صفحة إحدى الوكالات التابعة لحركة حماس الفلسطينية، لتزيد ما يمكن وصفه بـ "حرب إلكترونية" بين العرب وإسرائيل، وهي الحرب التي تتواصل وربما تشتعل بين الحين والآخر مع التصعيد السياسي والأمني بين الطرفين.

وأكد تقرير نشرهُ موقع مؤسسة الشبكة "Al Shabbaka"، وهي مؤسسة مهتمة بالقضية الفلسطينية ومقرها كاليفورنيا، في ديسمبر 2020، انحياز شبكات التواصل الاجتماعي بشكل كبير ضد المسلمين عموماً والقضية الفلسطينية خصوصاً، و"هذا ليس بالأمر الجديد عليهم"، بحسب وصف التقرير.

إذ قامت شركتا "فيسبوك" و"تويتر" بحذف مئات الحسابات لصحفيين ونشطاء ووكالات إعلام فلسطينية بتهمة التحريض على العنف والقتل.

في حين أنها تجاهلت ومررت فيديوهات ومنشورات تحرض على قتل المسلمين واعتقال الأطفال والتشجيع على إبادتهم وسلب أراضيهم ونشر خطاب الكراهية ضد المسلمين.

وبحسب نفس التقرير فإنّ هذه الحملات الشرسة تأتي وفق مصالح سياسية ومالية بين شركات التواصل الاجتماعي ودولة الاحتلال، وتعتبر هذه المنصات أداة تجسس قوية بيد "إسرائيل" تحركها كيفما تشاء.

ومن أبرز المواقع التي تم إيقافها موقع أمد على سبيل المثال والذي تم إيقاف صفحته عبر منصات التواصل الاجتماعي نهائيا، ومن بعدها حساب وكالة شهاب التي قالت في بيان صحفي لها أن شركة فيسبوك تواصل "حربها" على وسائل الإعلام الفلسطينية والمحتوى الفلسطيني عامة ومنصة وكالة شهاب للأنباء على وجه الخصوص.

ويتهم فلسطينيون، فيسبوك، بالانحياز خصوصاً بعد تعيينه إيمي بالمور المديرة العامة السابقة لوزارة القضاء الإسرائيلية ولوحدة السايبر الإسرائيلية، عضوًا في مجلس الإشراف العالمي للرقابة على محتوى ما ينشر في حسابات فيسبوك.

ويقول مدير مركز "صدى سوشال" المختص في مجال مواقع التواصل الاجتماعي، إياد الرفاعي، إن الانتهاكات بحق المحتوى الفلسطيني تزداد، وسقف التعامل والتجاوب مع الطلبات التي يقدمها فلسطينيون لإدارة فيسبوك يكبر، ولا يتم التجاوب معها بشكل جدي. ويوضح الرفاعي لـ"العربي الجديد" أن "فيسبوك واصل سلوكه في ملاحقة المحتوى الفلسطيني وحجب وحذف الحسابات والصفحات والمنشورات حتى خلال جائحة كورونا رافضا التجاوب مع عشرات الطلبات والرسائل".

اللافت أن بعض من التقارير الدولية تزعم بأن السبب الرئيسي في اتخاذ شركة "فيسبوك" لهذه الخطوة، يأتي على إثر ما يمكن وصفه بالتحريض على العنف، والهجوم الذي شنته الوكالة سواء عبر الأخبار أو منصات الفيديو التي تعرضها ضد إسرائيل، الأمر الذي دفع بإدارة موقع "فيسبوك" إلى العمل على وقف هذه الصفحة وإزالتها من الشبكة العنكبوتية، وهو ما يمكن أن يحصل أيضًا مع الكثير من المنصات وحسابات "فيسبوك وتويتر" بشأن هذه القضية.

أحمد الشيخ، استشاري المنصات الرقمية في شركة ميديامايز للاستشارات في بريطانيا، يقول للوسط، إن إيقاف المواقع بات مثل الأسلحة العسكرية، ولعل هذا ما جعل القضية تطرح نفسها على أجندة قمة الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأمريكي جو بايدن، خلال قمتهما الأخيرة، لدرجة أن الرئيس الروسي صرح قبل القمة بأنه مُستعد لعملية تبادل مع الولايات المتحدة تشمل المتهمين بعمليات قرصنة إلكترونية.

وأشار الشيخ إلى قضية أخرى تتعلق بتوقف مواقع الإلكترونية عالمية عن العمل مؤخرًا، لافتا إلى أن التحقيقات جارية لمعرفة سبب التوقف وحسم ما إذا كانت عملية قرصنة استهدفت خوادم شركة فاستلي الأمريكية التي تقدم خدمات الإنترنت لمواقع هيئات وشركات ومؤسسات إعلامية عالمية، حيث إن الخلل أصاب الشركة التي تقدم خدمات الإنترنت للمواقع، ولم يحدث الخلل في المواقع نفسها.

ولكن في حالات أخرى يُهاجم القراصنة مواقع بعينها، وذلك بطرق مُختلفة منها: زيادة حجم استخدام الموقع بشكل وهمي، ما يؤدي إلى انهيار الموقع ومنها أيضًا اختراق الأنظمة الأمنية للموقع مثل ما حدث في واقعة شركة تويتر، حسب استشاري المنصات الرقمية.

عموما فإن من الواضح أن ما يسمى بحرب الانترفاضة باتت ماثلة وواضحة بقوة الآن بين العرب وإسرائيل، الأمر الذي يزيد من دقة المشهد التقني المرتبط بالصراع الفلسطيني مع إسرائيل.

تطورات سياسية

اللافت أن كل ذلك يأتي في ذروة تطورات سياسية دقيقة على الساحة الفلسطينية، وما تشهده من تجاذبات في الغالب بين حركتي فتح وحماس، وعلى سبيل المثال تباينت ردود الفعل على الساحة عقب الكلمة التي أدلى بها القيادي في حركة فتح محمود العالول أخيرا، حيث أشار إلى أن الحركة مستعدة لإصلاح أخطائها ويجب على الجميع الحفاظ على الوحدة الوطنية بين الفلسطينيين.

وعن هذه النقطة قالت صحيفة القدس أن ما قاله العالول يضاف إلى نشاط آخر يتمثل في حفظ النظام العام من قبل قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، وتجنب الانزلاق إلى الفوضى الأمنية والاقتصادية التي يمكن أن تلحق الضرر بجميع سكان الضفة الغربية.

ويشير محللون فلسطينيون إلى أن من بين المؤسسات والقوى الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية تحاول منع التحريض من قبل عوامل خارجية للضفة الغربية ممن لهم مصلحة في زعزعة استقرار السلطة الفلسطينية.

اللافت أن هذه التجاذبات تتصاعد مع قرب حلول عيد الأضحى المبارك، بحيث تشير مصادر فلسطينية في القدس الشرقية إلى ترقب بين سكان المدينة لاحتفالات عيد الأضحى التي ستقام دون تدخل خارجي وفي شعور حقيقي بالعيد. يسود مزاج بين الجمهور الواسع الأمل في ألا تكون هناك استفزازات من الاحتلال، ولا تحريض من عوامل متطرفة خارج القدس، وأنهم سيتمكنون من الاحتفال بالعيد بشكل مناسب. المثير للانتباه أن حركة حماس تسعى بدورها إلى تبوء مكانة سياسية على الساحة، حيث نقلت صحيفة بيروت أوبزرفر في تقرير لها عن مصدر رفيع المستوى في الحركة قوله أن رئيس الحركة في غزة يحيى السنوار قال إن قيادة الحركة عبرت عن استيائها من عدم مشاركة سكان القدس الشرقية في الاحتجاج بشكل جماعي.

وبحسب المصدر، قال خليل الحية القيادي في الحركة أيضا إنه يجب وقف مساعدة حماس للمعتقلين من هذه الأحياء، وعبارات قاسية في ظل عدم إصرارهم على العودة إلى المقاومة.

اللافت أن كل هذا يأتي مع كشف مصدر أمني فلسطيني رفيع أنه وبعد مقتل نزار بنات في الخليل نهاية حزيران / يونيو الماضي، حولت قيادة حماس في غزة أموالاً طائلة لأسرته وأنصارها في الخليل.

وبحسب المعلومات التي تم الكشف عنها ونشرتها بعض من الصحف الفلسطينية أخيرا في التحقيق مع المعتقلين من حماس، فقد تم إرسال تعليمات لتشجيع النشاط العنيف والاحتجاج ضد السلطة الفلسطينية، بقصد زعزعة استقرار المنطقة وحتى الاستيلاء على السلطة بالقوة. وبحسب المصدر، فإن المعلومات التي تم الحصول عليها دفعت ماجد فرج إلى توجيه سلسلة من العمليات التي حالت دون نوايا حماس وفضحت تكديس الأموال والأسلحة في الخليل، وتم أخذ المسؤولين للتحقيق معهم.

ومع كل هذا تتصاعد أزمة المنحة القطرية، خاصة عقب مغادرة محمد العمادي المبعوث القطري فلسطين أخيرا دون دخول المنحة القطرية إلى غزة، وأشارت تقارير إلى حصول أزمات سياسية دقيقة تتعلق بهذه القضية، الأمر الذي يزيد من حدة التجاذبات والأهم استمرار معاناة أهالي غزة بسبب هذه الأزمة وعدم الاتفاق السياسي عل دخول الأموال إلى غزة.

السودان يتطلع لإيجاد مجلس الأمن «مخرجاً» لأزمة سد النهضة

أعربت الخارجية السودانية، عن تطلعها بشأن إيجاد مجلس الأمن الدولي لمخرج يعالج أزمة سد "النهضة" الإثيوبي. جاء ذلك في بيان للوزارة، عقب عودة الوزيرة مريم المهدي من زيارة إلى روسيا بحثت خلالها أزمة السد.

وذكر البيان أن السودان يأمل أن يصل مجلس الأمن إلى مخرج خلال الأيام المقبلة، يعزز الاجتماع ويعالج الموضوعات المتعلقة بشواغل الخرطوم.

وأوضح أن "انعقاد اجتماع في مجلس الأمن يعد انتصارا للسودان من حيث الاعتراف بوجود قضية تستحق المناقشة (..) والنأي عن الخطوات الأحادية أو القيام بأي أعمال من شأنها تقويض عملية التفاوض".

وأضاف: "كما دعا المجلس إلى استئناف المفاوضات وعودة الأطراف الثلاثة إلى طاولة النقاش، تحت مظلة الاتحاد الإفريقي بغرض الوصول إلى اتفاق خلال إطار زمني محدد"، حسب البيان ذاته.

بدورها، قالت مريم المهدي، عبر حسابها على موقع "فيسبوك": "تكللت المباحثات بالنجاح وفتحت آفاق أرحب للسودان بشأن توصيل موقفه الثابت حول أزمة سد النهضة، وضرورة الوصول لاتفاق ملزم حول ملء وتشغيل السد".

ومساء الأحد، وصلت وزيرة الخارجية السودانية إلى روسيا، في زيارة رسمية استغرقت 4 أيام، للتباحث بشأن تطورات أزمة سد "النهضة" الإثيوبي.

وفي 8 يوليو الجاري، خلص مجلس الأمن الدولي، إلى ضرورة إعادة مفاوضات سد "النهضة" تحت رعاية الاتحاد الإفريقي بشكل مكثف؛ لتوقيع اتفاق قانوني ملزم يلبي احتياجات الدول الثلاث.

بينما أعربت موسكو، خلال جلسة مجلس الأمن، عن تفهمها لأهمية السد لأديس أبابا، مع إشارة إلى "شواغل" القاهرة والخرطوم" بشأنه.

وتتبادل مصر والسودان مع إثيوبيا اتهامات بالمسؤولية عن تعثر مفاوضات حول السد يرعاها الاتحاد الإفريقي منذ أشهر، ضمن مسار تفاوضي بدأ قبل نحو 10 سنوات.

وتُصر أديس أبابا على تنفيذ ملء ثان لسد "النهضة" بالمياه، في يوليو الجاريً وأغسطس المقبل، حتى لو لم تتوصل إلى اتفاق بشأن ملء وتشغيل السد الذي تقيمه على النيل الأزرق، الرافد الرئيس لنهر النيل.

بينما تتمسك مصر والسودان بالتوصل أولا إلى اتفاق ثلاثي ملزم، للحفاظ على سلامة منشآتهما المائية ولضمان استمرار تدفق حصتهما السنوية من مياه النيل، وهي 55.5 مليار متر مكب و18.5 مليار متر مكعب على الترتيب.

سد النهضة

إقليم الصحراء.. الأمم المتحدة تدعو للتعاون لتعيين مبعوث جديد

ناشدت الأمم المتحدة، الأطراف المعنية بإقليم الصحراء، المتنازع عليه بين المغرب وجبهة "البوليساريو"، التعاون من أجل تعيين مبعوث جديد للإقليم.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده نائب المتحدث باسم الأمين العام، فرحان حق، بمقر المنظمة الدولية في نيويورك.

وفي مايو الماضي، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، أنه رشح 12 شخصية للمنصب، منذ استقالة المبعوث الألماني السابق هورست كوهلر، في مايو 2019.

وقال حق: "من الصعب العثور على مبعوث مقبول من جميع الأطراف (..) لا تزال هناك أسماء مطروحة (لم يكشف عنها) وسنرى متى يمكننا أن نعلن عنها".

وأضاف: "نناشد الأطراف (المغرب، البوليساريو، الجزائر، موريتانيا، إسبانيا، فرنسا، الولايات المتحدة) لمحاولة العمل معا حتى يكون لدينا شخص على الأرض يمكنه تقديم المساعدة للأطراف المعنية".

واستدرك: "نحن بحاجة إلى مستوى معين من التعاون من أجل القيام بذلك".

وبدأ النزاع بين المغرب و"البوليساريو" حول إقليم الصحراء عام 1975، بعد إنهاء الاحتلال الإسباني وجوده بالمنطقة، ليتحول الخلاف إلى نزاع مسلح استمر حتى 1991، بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار. وأعلنت "البوليساريو" بشكل أحادي، قيام ما سمته "الجمهورية العربية الصحراوية" في 27 فبراير 1976، اعترفت بها بعض الدول بشكل جزئي، دون الحصول على عضوية في الأمم المتحدة.

وتصر الرباط على أحقيتها في الصحراء وتقترح كحل حكما ذاتيا موسعا تحت سيادتها، فيما تطالب "البوليساريو" بتنظيم استفتاء لتقرير المصير وهو طرح تدعمه الجزائر التي تستضيف لاجئين من الإقليم.

العراق: الكاظمي يعلن القبض على مغتالي الكاتب هشام الهاشمي

أعلن رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، القبض على قتلة الكاتب والخبير بشؤون الجماعات المسلحة هشام الهاشمي، صيف العام الماضي.

وفي يوليو 2020، اغتال مسلحون مجهولون الهاشمي قرب منزله شرقي العاصمة بغداد، وسط استنكار محلي ودولي، دون أن تعلن أي جهة مسؤوليتها عن ذلك.

وغرد الكاظمي قائلا: "وعدنا بالقبض على قتلة هشام الهاشمي وأوفينا بالوعد، وقواتنا قبل ذلك قبضت على مئات المجرمين المتورطين بدم الأبرياء".

وأضاف: "من حق الجميع الانتقاد، لا نعمل للإعلانات الرخيصة ولا نزايد، بل نقوم بواجبنا ما استطعنا لخدمة شعبنا وإحقاق الحق".

وفي وقت لاحق، نشرت قناة "العراقية" (رسمية)، مقطعا مصورا للضابط أحمد الكناني، وهو يعترف بقتله للناشط الهاشمي، قائلا إنه "أطلق من مسدسه 4 رصاصات نحو الضحية".